المملكة ستقدم 5 مليارات دولار والإمارات 4 مليارات

معلومات صحافية عن «هبات» سعودية وإماراتية لمصر بقيمة 9 مليارات دولار

عواصم ـ وكالات: قالت صحيفة مصرية، امس إن السعودية والإمارات ستقدمان هبات جديدة لمصر قيمتها 9 مليارات دولار.

ونقل موقع صحيفة اليوم السابع عن مصدر مسؤول بوزارة التعاون الدولي المصرية، قوله إن اتفاقا مبدئيا سيتم الإعلان عنه قريبا مع السعودية والإمارات، للحصول على مساعدات جديدة تصل إلى 9 مليارات دولار، غير المساعدات التي تم الإعلان عنها من قبل والمقدرة بـ 12,9 مليار دولار.

وأضاف المصدر، ان هذه المساعدات ستكون جميعها على شكل منح من دون وجود أي فوائد أو شروط عليها.

وأشار الى أن السعودية ستقدم 5 مليارات دولار، والإمارات 4 مليارات.

الى ذلك، استقبل اللواء طارق سعد الدين محافظ الأقصر، السفير أحمد القطان سفير السعودية بالقاهرة، وذلك للمشاركة في احتفالية وضع حجر الأساس لمشروع تطوير ميدان الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود خادم الحرمين الشريفين، بحضور عدد من سفراء الدول العربية والقيادات الأمنية والتنفيذية بالمحافظة والعديد من أهالي الأقصر ووسط تواجد إعلامي سعودي ومصري. وقام السفير بمشاركة محافظ الأقصر بوضع حجر الأساس للميدان على أن تبدأ عملية تطويره بعد ذلك، حيث وضعت الشركة المنفذة لمشروع تطوير الميدان 3 نماذج بتكاليف مختلفة سيتم عرضها على المسؤولين تمهيدا لاختيار النموذج الأمثل لشكل الميدان، ويعقب احتفالية وضع حجر الأساس احتفالية كبرى تكريما للضيوف داخل معبد الأقصر.

كما أكد سعد الدين انه سيتم الاتفاق على تنفيذ أجندة تعاون مشتركة بين مصر والسعودية واقتراح اتفاقية تآخ بين احدى المدن السعودية والأقصر، مشيرا إلى ان الاقتراح بإطلاق اسم الملك عبدالله على الميدان نابع من شعب الأقصر، حيث تقدمت رابطة أصحاب البازارات وغرفة شركات السياحة والعديد من الفئات الأخرى بالمقترح الذي وافقت عليه تعبيرا من الشعب الأقصر على امتنانهم للأشقاء السعوديين.

ولفت إلى محاولات جذب أنظار السياح العرب وحثهم على زيارة الأقصر ضمن سعي المحافظة للبحث عن حلول لمعالجة أزمتها السياحية، وتوجهها لفتح أسواق سياحية جديدة، وبالتزامن مع الاحتفال بتدشين مشروع لتطوير الميدان نسعى للخروج بالمدينة من إطار السياحة الثقافية إلى أنماط سياحية جديدة مثل سياحة المؤتمرات، والسياحة الترفيهية، والسياحة الرياضية والعلاجية والاتجاه إلى أسواق سياحية جديدة مثل المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربي وجذب السياح العرب.

وأضاف سعد الدين أن الزائر الخليجي لمدينته يستطيع الاستمتاع بليالي عربية فريدة فهناك عروض فرق الفنون الشعبية التي تقدم الفلكلور الصعيدي لزوار المدينة وكذا عروض فرقة الأقصر للموسيقى العربية والمهرجانات المستديمة مثل «وفاء النيل» ومهرجانات الأقصر السينمائية، وكذلك عروض الصوت والضوء في قلب معابد الكرنك الأثرية، بجانب التجول بين معالم وربوع الأقصر.

النيابة تحتجز الناشط أحمد ماهر لحين ورود التحريات لاتهامه بالتحريض على التظاهر

الناشط السياسي احمد ماهر وسط انصاره وهو في طريقه لتسليم نفسه الى النيابة امس (رويترز)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أمرت النيابة العامة بحجز الناشط السياسي أحمد ماهر مؤسس حركة شباب 6 أبريل، لمدة 24 ساعة، وذلك لحين ورود تحريات أجهزة الأمن واستكمال سماع أقوال الشهود في شأن الاتهامات المنسوبة إليه بالاشتراك في ارتكاب جرائم التجمهر، والتحريض على تنظيم تظاهرة دون إخطار السلطات المختصة بالطريق الذي حدده قانون التظاهر الجديد.

وكان ماهر قد تقدم من تلقاء نفسه إلى نيابة قصر النيل لسماع أقواله والتحقيق معه، على ضوء قرار سابق من النيابة صدر بضبطه وإحضاره، لاتهامه بالتحريض على إجراء التظاهرة التي جرت يوم الثلاثاء الماضي، بدون استصدار تصريح مسبق لتنظيم التظاهرة.

وأسندت النيابة إلى ماهر الاشتراك مع بقية المتهمين في القضية في ارتكاب جرائم التجمهر، والتحريض على تنظيم تظاهرة دون إخطار السلطات المختصة بالطريق الذي حدده قانون التظاهر والاشتراك فيها، وتعطيل مصالح المواطنين وتعريضهم للخطر، وقطع الطريق، والاشتراك في التعدي على موظف عام أثناء تأدية وظيفته والسرقة بالإكراه، والبلطجة.

وأنكر أحمد ماهر أمام النيابة كل الاتهامات المنسوبة إليه، مؤكدا عدم ارتكابه لها، وأنه لم يحرض على تنظيم المظاهرة.

وجاء قرار النيابة بحجز ماهر إلى اليوم، كون النيابة العامة ما زالت في انتظار سماع شهود الواقعة وهم 3 من ضباط الشرطة، أمرت النيابة باستدعائهم لسماع شهادتهم، فضلا عن ورود التحريات التكميلية لأجهزة الأمن بوزارة الداخلية حول الواقعة.

وكانت النيابة قد أمرت امس الأول بحبس الناشط السياسي علاء عبد الفتاح لمدة 4 أيام احتياطيا على ذمة التحقيقات، بعدما أسندت إليه تهم التجمهر والتحريض عليه، والاعتداء على موظف عام أثناء أداء عمله، والتحريض على التظاهر بالمخالفة لأحكام قانون التظاهر التي توجب استصدار تصريح مسبق قبل تنظيم التظاهرة.

أكد أن اللجنة تركت لرئيس الجمهورية اتخاذ ما يراه مناسباً بشأن النظام الانتخابي

موسى: الانتهاء بالتوافق على وثيقة الدستور التي تضمنت 247 مادة منها 42 مادة مستحدثة

شرطة مكافحة الشغب تطلق الغاز المسيل للدموع لتفريق تظاهرة أمام قصر القبة امس الأول (أ.ف.ب)

القاهرة ـ أ.ش.أ: أعلن عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور أن اللجنة انتهت في ساعة مبكرة من صباح أمس من التوافق الشامل على مواد الدستور التي عدلت جذريا من الدستور المعطل لتعبر بمصر إلى المستقبل في وثيقة تضمنت 247 مادة منها 42 مستحدثة.

وقال موسى في مؤتمر صحافي أمس قبيل انعقاد أولى جلسات التصويت على مواد الدستور والذي من المقرر أن ينتهي منتصف الاسبوع الجاري ليطرح بعد ذلك في استفتاء عام، إن هذا الدستور يعيد القوى الناعمة لمصر التي جعلت لمصر نفوذا وبهاء.

وأضاف أن الدستور تحدث عن حقوق العمال والفلاحين واعطاهم الكثير من هذه الحقوق وهي ليست مكتسبات وهمية إنما نصوص إلزامية تحقق المصالح لهاتين الفئتين.

وأضاف موسى أن التعليم والرعاية الصحية والبحث العلمي والتعليم العادي والجامعي كلها أخذت دروها كما تحدثنا عن المعرفة والحق في الصحة مع رفع نسبة الإسهام من الدخل القومي لها حتى يمكن ان نصلح من احوال الرعاية الصحية والتعليم مركزين على الجودة والكم ايضا.

وأكد موسى ان الدستور يتعامل مع وضع خطير تمر به مصر ليرسم الطريق بالتزامات الدولة نحو مصر ومستقبلها.

وأشار الى وضع 45 مادة تتعامل مع العمال والفلاحين وأهمها مواد تحفظ حقوق العمال في كل ما يتعلق بشؤونهم ونقاباتهم وحقهم في حماية أمورهم وأجورهم كما تحدثنا عن المرأة والطفل وسوف ترون في المواد التي نصوت عليها عن أصحاب الاحتياجات الخاصة والشباب وعن كل عناصر المجتمع بتقرير حقوقه وحرياته وضمانها وعن الجماعات المهمشة جغرافيا او مجتمعيا لنبني أسس المواطنة الحديثة وهي المساواة بين كل المواطنين والرجل والمرأة في أفكار مفاهيمنا وثقافتنا.

لا توجد أي مواد معلقة.. لا تحصين لأحد ولا «كوتا» لأحد في الدستور

وقال إننا عقدنا 56 جلسة في الشهر الأخير بـ 272 ساعة و306 ساعات في اللجان النوعية والاستماع بإجمالي عدد الساعات في المرحلة الأولى 720 ساعة وفي آخر شهر استمعنا إلى 91 هيئة.

وأعرب رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور عن أمله في أن يؤيد الشعب الدستور الجديد عبر الاستفتاء القادم من أجل أن تنتقل مصر من مرحلة الإضراب إلى مرحلة الاستقرار ومن التخلف الاجتماعي إلى ضمان التقدم المجتمعي.

وحول موضوع النظام الانتخابي، قال موسى ان الدستور ترك لرئيس الجمهورية اتخاذ ما يراه مناسبا بشأنه لكن الاحكام الانتقالية للدستور طالبت بالجمع بين النظام الفردي والقائمة، حيث يكون ثلثا المقاعد بالانتخاب والثلث الآخر بالقائمة ولرئيس الجمهورية حرية الاختيار.

وعن إنشاء غرفة ثانية للبرلمان ذكر موسى ان البرلمان القادم له كل السلطات لاتخاذ ما يراه نحو إنشاء غرفة ثانية.

وحول موضوع التمييز الإيجابي ذكر عمرو موسى انه تم استبعاد موضوع الكوتة في الدستور، «لكننا اكدنا على ضرورة التمثيل العادل والمناسب لكل الفئات وان الاتجاه للكوتة كان في المجالس الشعبية المحلية».

وبالنسبة لتحصين منصب وزير الدفاع نفى موسى وجود تحصين لأحد في الدستور، وقال هناك فقرات انتقالية خاصة ان القوات المسلحة لها دور عظيم ونحن نشاهد ذلك على الساحة وان المرحلة الحالية تتطلب ذلك.

كما نفى رفض القوى الثورية الأساسية لمشروع الدستور، وقال لم يرد إلينا ما يتعلق برفض هذه القوى للدستور بل على العكس قد شاركت في المناقشات بإيجابية. وأشاد بحزب النور ووصفه بأنه كان متعاونا ومتفاهما وقدم اقتراحات اخذ ببعضها.

وبالنسبة لموضوع إحالة المدنيين الى المحاكمات العسكرية أوضح موسى ان الدستور الجديد حدد حالات الإحالة بجواز تقديم المدنيين الى القضاء العسكري بعكس الدساتير السابقة ومنها الاعتداء المباشر على المنشآت العسكرية والأفراد والضباط.

وأشار الى انه سيعرض الدستور على رئيس الجمهورية عقب التصويت النهائي من اعضاء اللجنة لاتخاذ الإجراءات الدستورية الأخرى طبقا لخريطة المستقبل، ونفى وجود أي مادة معلقة في مشروع الدستور.

وقال ان وثيقة الدستور تتعامل مع مستقبل مصر الواعد وتستجيب لمطالب الشعب المصري الذي سيصل الى 150 مليون نسمة خلال الأربعين سنة القادمة مما يعد تحديا كبيرا ويستلزم ضمان حقوق المصريين اليوم وغدا وبعد غد.

وأكد موسى أن اللجنة لا تنتظر مكافأة من احد على عملها ولا تنتظر منصبا تنفيذيا، وإنما قمنا بواجبنا كما نؤمن به من أجل مصر ومستقبل شعبها.

نائب رئيس الوزراء المصري يدعو إلى مراجعة قانون التظاهر

القاهرة ـ أ.ف.ب: انتقد زياد بهاء الدين نائب رئيس الوزراء المصري القانون الذي يحظر التظاهر من دون ترخيص، ودعا الى مراجعته، بحسب مقابلة معه نشرتها صحيفة الشرق الأوسط امس. وأعرب بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي، عن امله في التوصل الى توافق حول القانون الذي اغضب النشطاء العلمانيين والمنادين بالديموقراطية. وقال «أنا شخصيا لم أكن راضيا عنه منذ البداية وما زالت لدي تحفظات على هذا القانون وعلى أسلوب طرحه ومناقشته وتوقيت صدوره»، بحسب الصحيفة الصادرة في لندن.

وظهر بهاء الدين، المحامي والاقتصادي المعروف الذي تولى منصبه عقب عزل الرئيس الاسلامي د.محمد مرسي في يوليو، كوجه لليبراليين الديموقراطيين في الحكومة.

وهذا اول انتقاد يصدر عن مسؤول حكومي بارز لقانون التظاهر الذي توعدت وزارة الداخلية بتطبيقه بصرامة.

وقال بهاء الدين «هناك ضرورة للتوافق، وليس عيبا أن ننظر مرة أخرى في القانون الذي أثار هذا الاحتجاج، وهذا ليس عيبا ونرى ماذا يجب أن نفعل من أجل إعادة بناء هذا التوافق»، وفقا للصحيفة.

والأحد الماضي وافق الرئيس الانتقالي عدلي منصور على القانون المثير للجدل الذي يحظر التظاهرات والتجمعات العامة، كما يتضمن عقوبات بالسجن من سنة الى خمس سنوات، ويلزم منظمي التظاهرات بابلاغ السلطات قبل ثلاثة ايام عمل على الأقل وتقديم بياناتهم الشخصية وتحديد مكان المسيرة ومطالبهم والهتافات التي سيرددونها.

«الداخلية»: رصدنا اجتماعاً للتنظيم الدولي للإخوان أقرّ خلاله خطة لعمليات عدائية

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكدت وزارة الداخلية أنه في إطار متابعة أجهزة الأمن بالوزارة لمجريات الأحداث داخليا وخارجيا، فقد وردت معلومات لقطاع الأمن الوطني بقيام قيادات التنظيم الدولي لجماعة الإخوان مؤخرا بعقد اجتماع تم خلاله إقرار خطة التصعيد الإخواني للعمليات العدائية داخل البلاد ضد قوات الجيش والشرطة، واستهداف المنشآت العامة والخاصة، وإثارة حالة من الذعر في أوساط المواطنين، للإيحاء للرأي العام المحلي والعالمي بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شؤون البلاد وتنفيذ خارطة الطريق.

وأوضحت وزارة الداخلية في بيان لها امس أن مسؤولي التحرك الإخواني في بعض المحافظات قد شرعوا في عقد لقاءات سرية لوضع آليات ومحاور تنفيذ المخطط المشار إليه، حيث تم رصد اعتزام المجموعة القيادية لتنظيم الإخوان بالإسكندرية عقد لقاء تنظيمي أمس بأحد أوكار التنظيم بدائرة قسم شرطة أول المنتزة، مشيرة الى قيام أجهزة الأمن باتخاذ الإجراءات القانونية لضبط تلك العناصر حال اجتماعهم.

وأضافت انه باستهدافهم تم ضبط 13 من عناصر تنظيم الإخوان بالإسكندرية وبحوزتهم مجموعة كبيرة من الأوراق التنظيمية، من بينها الخطة المزمع تنفيذها خلال الثلاثة أشهر المقبلة، والتي اعتمدت في محاورها الرئيسية على الاستمرار في تنفيذ التحركات الإثارية والسعي إلى كسب قطاعات جديدة من المجتمع والانتشار الجغرافي، مع التركيز على القاهرة الكبرى، وتوسيع قاعدة ما يسمى بـ «تحالف دعم الشرعية»، بما يحقق اشتراك أكبر شريحة ممكنة من التيارات الأخرى في التحركات الإثارية لإرباك أجهزة الدولة، واستمرار الأنشطة في الجامعات والمدارس وتصعيدها بهدف تعليق الدراسة وإرباك النظام.

وتابعت وزارة الداخلية أن المحاور الرئيسية للمخطط الإخواني شملت أيضا تشكيل لجان تضطلع بإثارة المطالب الفئوية والمشكلات المهنية، وتنظيم تحركات للعناصر الإثارية في المواصلات العامة في أوقات الذروة في توقيت متزامن لعرقلة المرور، وإعاقة تنفيذ خارطة الطريق، خاصة الاستفتاء على الدستور، وإعداد حملة جماهيرية وإعلامية مضادة.

وشن حملة دعائية ضد أعضاء لجنة الخمسين والإعلاميين المؤيدين لثورة 30 يونيو للنيل من سمعتهم، ونشر قائمة سوداء وترويجها إعلاميا تتضمن أسماء القضاة وأعضاء النيابة العامة المكلفين بالتحقيق في القضايا المتهم فيها عناصر الإخوان، وتفعيل دور ما يسمى بـ «حركة قضاة ضد الانقلاب» واتخاذها منبرا للنيل من سمعة قضاة مصر، مؤكدة أنه جار عرض العناصر التي تم ضبطها على النيابة العامة لمباشرة التحقيقات.

رئيس «الجنايات» ينفي صحة ما ذكره «جنينة» بشأن الإفراج عن متهمي التمويل الأجنبي

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد المستشار مجدي عبدالباري رئيس محكمة الجنايات ورئيس دائرة المحكمة التي أصدرت قرارا بإلغاء قرارات المنع من السفر الصادرة بحق المتهمين الأجانب والمصريين في قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني عدم صحة ما ذكره المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في حديث تلفزيوني له مؤخرا، من أن دائرة المحكمة برئاسته قامت بإخلاء سبيل المتهمين الأجانب وحدهم وقت أن كان المصريون محبوسين احتياطيا.

جاء ذلك في بيان للمستشار مجدي عبدالباري على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وجهه لقضاة مصر تعقيبا على حديث جنينة لإحدى الفضائيات، والذي اعتبر المستشار عبدالباري أنه يمثل «افتراءات تنال من قضاة شرفاء». وأشار المستشار عبدالباري إلى أن من ضمن من رفع أمر منع السفر عنهم، متهما مصري الجنسية في ذات القضية، مؤكدا أنه لم يتم حبس أي متهم مصري أو أجنبي منذ بداية التحقيقات في القضية، وحتى صدر الحكم فيها، وأن هناك من المتهمين الأجانب من رفض سداد الضمان المالي المقرر لإلغاء المنع من السفر، استمر في حضور جلسات القضية أثناء تداولها، وذلك كله على عكس ما قرره المستشار هشام جنينة حول أن دائرة المحكمة أخلت سبيل الأجانب وقت أن كان المصريون محبوسين.

وأضاف المستشار عبدالباري أن دائرة المحكمة التي نظرت التظلم برئاسته، هي الدائرة المختصة بنظر التظلمات، وذلك وفقا لتوزيع العمل بقرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف القاهرة (وقتئذ)، موضحا أن جلسة المحكمة عقدت الساعة 4 عصرا عقب تنحي دائرة سابقة وليس في جنح الظلام كما ادعى جنينة.

النيابة تطلب التحريات حول اشتباكات «القبة»

العربية.نت: أمرت نيابة حدائق القبة برئاسة المستشار عبدالرحمن شتلة امس، بانتداب المعمل الجنائي لمعاينة الحرائق التي أشعلها أعضاء جماعة الإخوان بمحيط قصر القبة الرئاسي لحصر التلفيات والخسائر، بحسب صحيفة اليوم السابع.

وأمرت النيابة بسرعة إجراء تحريات المباحث والأمن الوطني حول الواقعة، وكان فريق من النيابة انتقل لمعاينة محيط قصر القبة ومحطة مترو كوبري القبة عقب حدوث الاشتباكات التي وقعت بين أعضاء جماعة الإخوان من ناحية والأهالي والأمن من ناحية أخرى.

وكشفت المعاينة عن تحطم سور محطة مترو كوبري القبة وتحطم جميع مقاعد المحطة ووجود كميات كبيرة من الحجارة وفوارغ طلقات خرطوش وفوارغ قنابل غاز مسيل للدموع وإطارات سيارات محترقة واحتراق الأشجار الموجودة بمحيط قصر القبة وأعمدة الإنارة.

وكانت اشتباكات وقعت أمس الأول بمحيط قصر القبة الرئاسي، وقام أعضاء جماعة الإخوان بإشعال النيران في إطارات السيارات وإلقاء الحجارة والخرطوش والشماريخ والزجاج على الأمن، ما دفعهم لإطلاق الغاز المسيل للدموع لإبعادهم عن محيط القصر.